الأسبوع الثاني

طبيعة النظريه المحاسبيه

غالباً ما نضع في المحاسبه تمييزاً بين النظرية والتطبيق . فماذا يعني حقاً بالنظريـة ؟ يبـدو ان هنالـك عدة معان تعطى لهذا المصطلح. فيسمع الشخص المحاسبون يقولون في بعض الاحيان بان مقترح ما هـو " فقط نظري وليس بعملي " . وهم بهذا يعنون بالنظرية ما هي تجريد (فكره مجرده) . وكـشئ نقيض لمـا هـو عملي في ظروف عالم حقيقي. او يسمع الشخص احياناً المحاسبين يتكلمون عن " نظرية الاندثار" او"نظرية الموازنة الرأسمالية " او اي نظرية اخرى . وبهذا فأنهم **يعنون الاساس المنطقي او التبرير لموضـوع** معين مثل الاندثار والموازنة الرأسمالية وبعض الناس يتكلمون عن "نظرية عن المحاسبه" . ويبدو بأنهم يقصـدون بذلك نظام شامل من الممكن ان يتضمن بديهيات ومبرهنات .

فما هي النظرية اذن ؟ ان كل المعاني التي استخدمت اعلاه صحيحة استناداً الى السياق الذي يستخدم فيـه مصطلح النظرية. ان الشكل الاكثر تعقيداً للنظرية هو النظام ألاستنتاجي فالنظرية المتصوره هنا ما هـي الـى ***نظام استنتاجي معقد التركيب يتكون من ثلاث مستويات مميزه من البيانـات ذات الطبيعـة العموميـه الاخـذة بالتناقص*** : ويمكن ان نوضح ذلك بالمخطط الاتي:

المستوى الاول

بديهيات (فرضيات اساسيه)
تعاريف
اهداف

مبادئ ومعايير

المستوى الثاني

اجراءات وطرق محاسبيه

المستوى الثالث

ان المستوى الاول يتكون من البيانات الاكثر عموميه . وهذه تتكون اولاً من البديهيات او الفرضيات الاساسية عن المحاسبه . وكمثال على ذلك هو فرضيه" المنشأة المستمرة " كما وان التعاريف موجودة ايضاً ضمن هذا المستوى. ومن امثلة تلك التعاريف المتعلقة بالكلفة والقيمة والموجود والمطلوب والإيراد والمصروف . وبالاضافه الى ذلك فان الاهداف موجودة ضمن هذا المستوى ايضاً. اما المستوى الثاني فيتكون من المبادئ او المعايير المحاسبيه التي هي ليست بدرجة عمومية البيانات في المستوى الاول . ومن الامثله على ذلك مبدأ الكلفه ومبدأ الاعتراف بالإيراد ومبدأ المقابله. وفيما يتلق بالمستوى الاخير فهو يتكون من بيانات لإجراءات محاسبيه معينه مثل طريقة الاندثار على اساس القسط الثابت وتقويم المخزون على اساس ما يدخل اخرأ يخرج اولاً .ويشير الشكل اعلاه الى ان البيانات في مستوى معين يتم اشتقاقها منطقياً من بعض البيانات في المستوى السابق. ولكن لايجري هذا على ارض الواقع . فلم يتمكن المنظرون المحاسبيون على البرهنة على الاشتقاق المنطقي بشكل رسمي. وبسبب الافتقار الى الاشتقاق المنطقي فان مجلس معايير المحاسبه الماليه يفضل استخدام مصطلح الاطار النظري بدلاً من النظرية.

وبين العام 1978 والعام 1985 نشر مجلس معايير المحاسبه 6 بيانات عن المفاهيم التي تشكل اطاره النظري. ان مجلس معايير المحاسبه الماليه يحدد من خلال اطاره النظري الاهداف والسمات النوعيه للمعلومات الماليه (مثل الملائمة والمعولية) والعناصر الاساسية للمحاسبة ومن السهل مواءمة هذه مع الشكل السابق. ان الاهداف والسمات النوعيه هي ما نطلق عليه ببساطه اهداف المحاسبه وان العناصر الاساسية ما هي إلا التعاريف.وهذه كلها تقع ضمن بيانات المستوى الاول . كما ان مجلس معايير المحاسبه الماليه يتحدث ايضاً عن قياس عناصر الكشوفات الماليه . وهذه تتمثل بالمبادئ والطرق في الشكل السابق. وعليك ان تتذكر هذا التصميم الشامل للنظرية العامه للمحاسبة عندما نشرح الاوجه المختلفة للنظرية بحيث يمكننا ان نرى اين يقع اي جزء ضمن الكل.

ونقوم عادة في المحاسبه بوضع تمييز بين الاجراءات والنظرية. فعندما ننظر الى هيكل او بناء النظرية العامه للمحاسبة فإننا نرى انها تحتوي على الاساس المنطقي (بيانات المستويين الاول والثاني) والإجراءات (بيانات المستوى الثالث). وتشكل هذه العناصر كل متكامل , وعليه لأجل الحصول على فهم جيد للمحاسبة فان هذا يتطلب معرفه بالأساس المنطقي والتطبيقات العمليه. وأي محاسب يعتمد فقط على الابعاد التطبيقيه فهو يتمتع فقط بمعرفه سطحيه بالمحاسبة. وبنفس الشكل فان اي شخص معتاد فقط على الاوجه العامه للمحاسبة وليس مع التطبيقات العمليه التفصيلية فمن الصعب ان نطلق عليه تسمية محاسب.

ولكوننا لا نستطيع في المحاسبه البرهنة منطقياً على ان طريقه معينه قد تم اشتقاقها من بعض المبادئ التي بدورها قد اشتقت من بيانات معينه من المستوى الاول فهناك اختلاف حول اي من المستويات هي التي

تعود لها بيانات معينه فعلى سبيل المثال , هل "المنشأة المستمرة بديهيه ام مبدأ . وعليه فإننا يجب ان نعتمد كثيراً على التفكير البديهي وعلى فهمنا حول اين وكيف تتوافق او تنسجم الاجزاء المختلفة سوياً.

ما هي النظرية ؟

ان النظرية العلميه ما هي إلا نظام استنتاجي تتولد فيه منطقياً نتائج قابله للملاحظة من ارتباط حقائق مشاهده مع مجموعه من الفرضيات الاساسية للنظام . وعليه فان دراسة طبيعة النظرية العلميه ما هو الا دراسة لطبيعة النظام ألاستنتاجي المستخدم في بناء النظرية

يجب ان تكون النظرية (اي نظرية) عامه. ويعني هذا بأن مدى الاشياء التي هي موضوع الافتراضات يجب ان يكون له تطبيق واسع. فعلى سبيل المثال, عندما قلنا بأن **"كل الاسود تأكل اللحم"** فأننا لم نضع او نحدد اية قيود زمانية او مكانيه. فالتعبير قابل للتطبيق على الاسود في الماضي والحاضر والمستقبل, ومن المفروض في اي مكان من العالم. ولكون أن النظرية يجب أن تكون على الاقل افتراض عام, فهي دائماً على شكل استنتاجي وبالتالي فأن المبرهنات (بما فيها الافتراضات الاولية) يمكن أن تستنتج منها. ان الافتراض غير الكامل عموميه, ولكن ما يزال يعتبر افتراض عام, هو الذي يقول : ان كل الاسود في أفريقيا تأكل اللحم. وعلى العكس من ذلك هو افتراض مفرد(خاص) الذي يشير الى حاله خاصة مثل"الاسد في حديقة حيوانات سان دييغو يأكل اللحم". فالافتراض الاخير لا يمكن أن يعتبر نظرية لأنه يفتقر الى العموميه. يتم طرح الافتراضات العامه اكثر فأكثر على شكل عموميات احصائية, وبالذات في العلوم الاجتماعية. وهناك عدة اسباب لذلك. **اولاً, من المستحيل علمياً في العلوم الاجتماعية التي تعالج سلوكيه انسانيه معقده أن نحدد بدقه الظروف التي يستند عليها نوع معين من السلوك. ثانياً, قد يلاحظ باحثون حافز خارجي بشكل مختلف, وحتى نفس الباحث فأنه قد ينظر الى نفس الحافز بشكل مختلف في اوقات مختلفة.** وعليه فأن توكيداً عاماً بأن سلوكيه معينه ترتبط بحافز معين قد يصعب تبريره او الدفاع عنه. **ثالثاً, ان"حرية" ارادة الانسان تؤديه بالسلوكية أن تكون ذات قابليه اقل للتنبؤ بها في كل الاوقات .**